ردود الأفعال الإقليمية والدولية على الانتخابات البرلمانية المصرية

أمجد أحمد جبريل[*]

مقدمة:

بعد اندلاع ثورة 25 يناير 2011 بعشرة شهور تقريباً، أجريت انتخابات مجلس الشعب المصري على ثلاث مراحل، في ظل بيئة داخلية وخارجية تتسم بكثير من السيولة والغموض. ولمّا كان المشهد المصري قبل الثورة وبعدها مؤثراً على الأوضاع العربية والإقليمية، فقد توالت ردود الأفعال المختلفة على هذه الانتخابات وإفرازاتها ونتائجها.

وكان من الطبيعي في هذا السياق أن ينظر كثيرون بعين الاهتمام إلى نتائج أول انتخابات برلمانية في مصر الثورة، بوصفها مدخلاً لقراءة المشهد المصري الجديد وخريطة القوى السياسية في مرحلة ما بعد الثورة. وبغض النظر عن التقييمات المختلفة لنتائج تلك الانتخابات، وما إذا كانت تعكس تغيراً حقيقياً في بنية السلطة وتشكيلاتها المختلفة أو تعكس استمرار الوضع القديم، فإن المؤكد أن تلك الانتخابات تعد لحظة كاشفة عن توق مصري إلى الديمقراطية والتغيير.

بيد أن هذا الاهتمام الخارجي بمتابعة الانتخابات البرلمانية المصرية ربما لم يبلغ غايته القصوى نظراً لوجود ثورات أخرى لا تزال تتفاعل في المنطقة العربية، ولا سيما الثورة السورية، حتى بدا كأن المشهد الإقليمي والدولي منشغل نسبياً بالأزمة السورية عن الانتخابات التي جرت في مصر. وقيمة هذه الملاحظة أنها ربما تفسّر لنا، لماذا لم تصدر ردود أفعال كثيرة أو متجاوبة خصوصاً على الصعيد الإقليمي، بما يتناسب مع تطورات المشهد المصري الذي يعتبر كثيرون أنه لم يشهد مثل هذه الانتخابات النزيهة منذ قيام ثورة يوليو عام 1952.

على أي حال، من الملائم أن يشار هنا إلى أن البحث في المواقف الخارجية أو ردود الأفعال الإقليمية والدولية على الانتخابات البرلمانية المصرية ليس منفصلاً عن هذا الحدث الانتخابي ذاته، بمعنى أن النظر إلى الانتخابات في مرآة الخارج يفيدنا حتماً في رسم صورة أوضح عن مسار الثورة المصرية وعن طبيعة تفاعلها مع محيطها بمستوييه الإقليمي والدولي.

ولعله يتعذر في هذا السياق الفصل التام بين الداخلي والخارجي؛ إذ ثمة تداخل واضح بين العالمي والإقليمي والعربي والمصري، مثلما هناك تداخل مرتفع ما بين الأبعاد الداخلية والخارجية، وهذا كله يؤثر على البيئة المحيطة بالانتخابات البرلمانية المصرية. ويمكن القول إن هذا التداخل في

---

[*] باحث مهتم بالشؤون العربية والإقليمية

مستويات التحليل قد تعزّز بصورة أكبر بعد أحداث أيلول/سبتمبر 2001 التي أدت إلى تصاعد التأثيرات الخارجية بشكل ملحوظ، وكذلك إلى تشابك العلاقة بين الداخلي والخارجي؛ "فالخارجي صار داخلياً، والداخلي صار خارجياً، والإقليمي صار دولياً"[1].

"وإذا كانت تأثيرات العوامل الخارجية تظهر على كافة الدول العربية بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، فإنها تبدو أكثر دلالة بالنسبة لدولة مثل مصر بحكم موقعها الاستراتيجي من ناحية، ووزنها الإقليمي من ناحية ثانية، وتزايد اعتماد اقتصادها على الخارج من ناحية ثالثة، وطبيعة ارتباطاتها وعلاقاتها الإقليمية والدولية من ناحية رابعة. وفي ضوء ذلك فإن التطورات الداخلية في مصر تبدو أكثر حساسية تجاه المتغيرات والمؤثرات الخارجية، وهو ما يضفي أهمية خاصة على البحث في طبيعة وحدود تأثير العوامل الخارجية على التطور السياسي الداخلي في مصر"[2].

بناء على هذه المقدمة يتناول هذا التقرير بالتحليل في جزئية أولى المواقف الإقليمية من الانتخابات البرلمانية المصرية (وهي المواقف التركية والإيرانية والإسرائيلية)، ثم يعرض في جزئيته الثانية بعض المواقف الدولية من الانتخابات (وهي المواقف الأمريكية والأوروبية)، ثم تأتي الخاتمة التي تتناول الدلالات المستقبلية حول تأثير هذه المواقف على التجربة الديمقراطية الفتية في مصر الثورة وعلاقاتها الخارجية على الصعيدين الإقليمي والدولي.

أولاً- بعض المواقف الإقليمية من الانتخابات البرلمانية المصرية

1- الموقف التركي من الانتخابات المصرية

في مطلع كانون الثاني/يناير 2012 صرح سفير تركيا بالقاهرة أن بلاده تتابع الانتخابات المصرية وتراها فى طريق إيجابي، واصفاً مصر بأنها بلد أساسي ومحوري في المنطقة التي تعاني فى هذه الفترة من عدم الاستقرار، ومصر هي أحد أكبر صمامات الأمان فى المنطقة، موضحاً أن العلاقات المصرية –التركية ستسير دائماً فى طريق التقدم. وأضاف عقب لقائه بشيخ الأزهر أن مواقف تركيا تتشابه كثيراً مع مواقف مصر وتتطابق معها فيما يخص القضية الفلسطينية، مشيراً إلى رغبة تركيا فى ارتفاع حجم التبادل التجاري إلى (4 بليون دولار)، وأن تصدير مصر لتركيا ازداد حوالى (50%) فى عام 2011 ولم يغلق مصنع تركي واحد فى هذه الظروف. وصرح السفير أن تركيا

---

[1]- عبد العظيم محمود حنفي، تأثير العوامل الخارجية على الإصلاح السياسي في النظم السياسية العربية (2001-2004)، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، 2007، ص 417.

[2]- نقلاً عن: د. حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية والتطور الديمقراطي في مصر: المحددات والأبعاد، شؤون اجتماعية، العدد 77، ربيع 2003، ص 50.

ستبدأ على الفور تنفيذ مشروع ترميم الجامع الأزهر ومسجد الإمام الشافعى وبناء عمارة للطلاب الأتراك الدارسين في مصر وفى الأزهر، وإعادة تحسين سبيل ومدرسة السلطان محمود، معلناً عن الاتفاق على ضرورة إنشاء مركز الاجتهاد والتجديد فى الفكر الإسلامى لمواجهة التشدد والإسلاموفوبيا[3].

ولعل أبرز قضايا التفاعلات المصرية–التركية بعد الانتخابات البرلمانية المصرية هو ما يتعلق بالنموذج التركي ومدى صلاحيته عربياً، وفي هذا السياق قال إرشاد هورموزلو مستشار الرئيس التركي رداً على سؤال عن صلاحية النموذج التركي للتطبيق في دول أخرى: "إن كل دولة لها خصوصياتها التي تحتم عليها أن تستنبط نموذجها بنفسها، وعلى ذلك فالقرار المصري يجب أن يخرج منها، ليس عيباً أن يستلهم بعض المعايير والجوانب المشرقة من أي تجربة، ولكني لا أعتقد أن أي تجربة يمكن استنساخها لتكون نموذجاً. وإجابة على سؤال آخر حول الاتجاه المستقبلي في مصر وتونس وليبيا واحتمال تشكيل حكومات إسلامية قال هورموزلو: "هذه الأمور تتعلق بقرارات الشعوب، وأرى أنه يجب احترام الأطر الديمقراطية في هذا المجال، ومادام تداول السلطة بشكل سلمي وديمقراطي هو الأساس، فالشعب يقرر خارطة طريقه ونظام حكمه، وشخصياً أرى أن البرامج والأفكار المقدمة يجب أن تكون الفيصل في الاختيار الديمقراطي لمن يقود السلطة ويجب أن يكون القرار الأخير بيد الشعب إذا أراد التغيير أو البدائل"[4].

وإذا كانت التجربة التركية تحظى بعوامل جذب أساسية (مثل: دحض التعارض بين الإسلام والديمقراطية، طمأنة الجيران والتأكيد على عدم نية أنقرة في التدخل في شؤونهم الداخلية، والنجاح في الجمع بين الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية)، فإن ثمة معوقات أمام إمكانية استلهام التجربة التركية عربياً (وهي: اختلاف دور العامل الخارجي في الحالتين التركية والعربية، وتباين الفهم التركي للإسلام عن نظيره العربي، وتفاوت النظرتين إلى أولوية الديمقراطية، لا سيما مع افتقاد العرب إلى مؤسسات وطنية جامعة تضمن أن يصب التغيير الديمقراطي في اتجاه تقوية بناء الدولة، واختلاف أدوار الجيوش هنا وهناك، ناهيك عن خصوصية التجربة التركية التي تحول دون استنساخها عربياً، في ظل وجود "شيء من الممانعة العربية في محاكاة النموذج التركي على الصعيدين الرسمي والشعبي، التي لا يمكن تجاهلها. فإذا كانت الأنظمة العربية التي أطاح برؤوسها الربيعُ العربي في تونس ومصر وليبيا واليمن، قد أبت التأسي بالنموذج التركي في الإصلاح السياسي تحديداً، فإن

---

[3]– تركيا ترى أن الانتخابات المصرية تسير فى الطريق الإيجابي، من موقع أخبار مصر 2012/1/5، على الرابط:
http://www.egynews.net/wps/portal/news?params=154465

[4]– إرشاد هورموزلو مستشار الرئيس التركي: النموذج التركي غير صالح للتصدير، الأهرام العربي، العدد 772، 2012/1/7، ص 25.

الشعوب العربية الثائرة أو المنتفضة، لم تبدِ في غالبيتها، ميلاً لاستلهام النموذج التركي أو غيره، حيث رفعت شعارات مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية من واقع خصوصياتها رافضة أي وصاية خارجية أو تقليد تجارب أخرى"[5].

وفي سياق مقارن بين مواقف دولتي الجوار الحضاري لمصر، يمكن القول إنه كان متوقعاً أن يختلف الموقفان التركي والإيراني من الانتخابات المصرية استناداً إلى اختلاف توجّه البلدين نحو الثورة المصرية والثورات العربية بشكل عام. "وفي حين جاء التوجّه التركي تدخلياً بنائياً بأدوات مختلفة، كان التوجّه الإيراني متأرجحاً وسلبياً. ولعل السبب يكمن في استقرار النموذج التركي وطبيعة رؤية حزب العدالة والتنمية لدور تركيا الإقليمي والعالمي وعن كيفية خدمة المصالح التركية والعربية على حد سواء من الانفتاح المتبادل بين الجانبين، عبر القنوات الرسمية أو الشعبية على نحو يتسم بالمبادرة التركية المستمرة والمنتظمة. أما المواقف الإيرانية من الثورات العربية فلا يمكن فهمها إلا في ظل أزمات النظام الإيراني الداخلية التي تصاعدت منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة في يونيو 2009، وحسابات إيران الإقليمية المعقدة فيما يخص ما يواجه حليفيها الإقليميين الأهم السوري والعراقي في ظل واقع الثورات العربية، والثورة السورية على نحو أخص"[6].

2- الموقف الإيراني من الانتخابات المصرية

في سياق العلاقات المصرية-الإيرانية بعد ثورة 25 يناير، ربما يمكن القول إن الاهتمام الإيراني بالتعليق على نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية 2011-2012 لم يكن بحجم الحدث المصري؛ إذ لم يتمكن الباحث من رصد أي تصريحات سياسية إيرانية تخص هذا الموضوع، ما خلا بيان وزارة الخارجية بمناسبة الذكرى السنوية لثورة الشعب المصري الذي أشار لنتيجة الانتخابات عرضاً.

وبهذه المناسبة قدمت وزارة الخارجية الإيرانية، تهانيها بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتصار ثورة الشعب المصري، وصرحت بأن صحوة الشعب المصري المسلم قد أظهرت أن عهد الاستبداد والابتعاد عن الدين وتجاهل مطالب الشعوب قد ولى. وجاء فى بيان لوزارة الخارجية الإيرانية صدر في 2012/1/24: أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تقدم التهاني بمناسبة الذكرى السنوية الأولى لانتصار ثورة الشعب المصري المسلم والثوري والذي تمكن بوحدته ومقاومته من الإطاحة بالنظام

---

[5]- بشير عبد الفتاح، تداعيات إقليمية لانتخابات تركيا البرلمانية، شؤون عربية، العدد 147، خريف 2011، ص 87-97، والاقتباس مأخوذ من ص 97.

[6]- بتصرف عن: د. نادية محمود مصطفى، الثورات العربية والنظام الدولي: خريطة الملامح والإشكاليات والمآلات، الغدير، العدد 55، صيف 2011، ص 69- 71.

الديكتاتوري والمستبد الحاكم فى مصر. إن الشعب الإيرانى المسلم ومنذ انطلاقة ثورة الشعب المصري ضد النظام الحاكم ومع إعلان حمايته لهذه الثورة، وصف الحركة العفوية للشعب المصري بأنها تشكل ضربة للسياسات الاستكبارية وأعلن دعمه وعلى أعلى المستويات للثورة المصرية. كما كشفت صحوة الشعب المصري المسلم أيضاً أن إرهاصات النصر الإلهي قد تجلت فى استمرار الحراك الإسلامى بالمنطقة، وأن الفوز الساحق للتيارات الإسلامية فى الانتخابات الأخيرة لمجلس الشعب المصري والذي تحقق بمشاركة واسعة وواعية من قبل الشعب، مؤشر على عزم الشعب المصري فى اعتلاء قمم التطور وتشكيل النظام الديمقراطي الديني. ومما لاشك فيه فإننا سنشهد وفى ظل الحركة المتقدمة للشعب المصري وهمة وعزيمة الشعب المصري، اضطلاع مصر بدورها التاريخي بين الشعوب العربية والإسلامية خاصة دعم التضامن الإسلامي فى إطار تدعيم القضية الفلسطينية التي تعد من أعرق آمال وتطلعات الشعوب الإسلامية، وأن الشعب الثوري والمناضل المصري كان دوماً الرائد فى هذه المسيرة. وأكدت الخارجية الإيرانية في بيانها، أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعلن وكما فى السابق، استعدادها لتقديم خبراتها إلى الشعب المصري المسلم فى مسيرته لتحقيق الحرية والعدالة والكرامة الإنسانية وإقامة نظام السيادة الشعبية الدينية[7].

وربما يمكن الادعاء أن غياب الموقف الإيراني من نتائج الانتخابات المصرية هو في حد ذاته مؤشر له دلالة؛ فقد يكون الرهان الإيراني على تحوّل القاهرة إلى محور الممانعة قد تراجع في ظل كثير من المؤشرات التي تشير إلى تأرجح الوضع المصري بعد الثورة، وبقائه في كل الأحوال قريباً من الدول الأوروبية والأمريكية. أو ربما تعتقد طهران أن القاهرة تأخرت في معالجة ملف استعادة العلاقات الدبلوماسية مع إيران بعد الثورة المصرية.

وكان ملاحظاً أن شهري مارس وأبريل 2011 شهدا بعض الإشارات الإيجابية المشجعة من مصر، لكن ذاك التحسن في العلاقات المصرية–الإيرانية "تزامن مع تصاعد حدة التوتر بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي على خلفية التشدد الذي أبدته إيران تجاه الاحتجاجات في البحرين، أضفى نوعاً من الصدقية على تخوفات عديدة من أن يؤدي التقارب المصري –الإيراني بعد ثورة 25 يناير إلى نتائج عكسية على أمن دول مجلس التعاون الخليجي ومصالحها، على أساس أن ذلك يمكن أن يعطي انطباعاً لطهران بأن الثورات العربية تصب في صالح دعم حضور إيران الإقليمي بما يدفعها إلى تكريس تدخلها في الشؤون الداخلية لدول الخليج، رغم أن هذه التكهنات لا تتسق مع المعطيات

---

[7]– بيان وزارة الخارجية الإيرانية بمناسبة الذكرى السنوية لثورة الشعب المصري 2012/1/24، على الرابط:
http://www.mfa.gov.ir/NewsShow.aspx?id=2957&menu=258&lang=ar

الموجودة على الأرض والتي تؤكد أن قضية أمن الخليج تحتل أولوية خاصة في أجندة مصر الخارجية لأسباب استراتيجية واقتصادية وتاريخية عديدة، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية نبيل العربي في معرض ترحيبه بنتائج الاجتماع الوزاري الذي عقدته دول مجلس التعاون الخليجي في الرياض 2011/4/3"[8].

على أي حال، فإن ما يمكن إقراره هو أن الثورة المصرية أسهمت في بدء مسار لتطوير العلاقات المصرية–الإيرانية، وحدوث التحوّل عن العداء ما بين القاهرة وطهران، وإن كان هذا لا يعني بالضرورة استعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة أو تدشين تحالف إقليمي بينهما. أما في حالة علاقات القاهرة بأنقرة فقد زادت فرص التنسيق المصري–التركي. لكن التخوّف الإيراني الحقيقي قد يكمن في "وجود علاقة استراتيجية جديدة قيد التشكّل تصاغ وتفعّل ما بين حلف الناتو (الذي يضم الولايات المتحدة والدول الأوروبية إلى جانب تركيا)، وبين دول عربية فاعلة، أبرزها دول مجلس التعاون الخليجي وربما مصر، وقد وصفت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون ذلك التحالف الجديد بأنه الأول من نوعه. وهو تغيّر مرعب لقادة النظام الإيراني، لأنه يضع على رأس أولوياته الآن تحجيم النفوذ الإيراني في المنطقة"[9].

3- الموقف الإسرائيلي

بخلاف موقف دولتي الجوار الحضاري تركيا وإيران من الانتخابات المصرية، الذي قد يوصف بالغموض أو يُختلف عليه في قليل أو كثير، فقد جاءت المواقف الإسرائيلية أكثر وضوحاً.

ويلاحظ في هذا السياق أن الصحف الإسرائيلية أولت عناية فائقة لمتابعة الانتخابات المصرية، وعبرت بعض الصحف عن معارضة تل أبيب لضغوط الولايات المتحدة على المجلس العسكري المصري بهدف الإسراع فى نقل السلطة[10].

وفي وقت لاحق أعرب وزير الحرب الإسرائيلي إيهود باراك في 2011/12/1 عن قلق بلاده الشديد إزاء النتائج التى تمخضت عن المرحلة الأولى للانتخابات البرلمانية المصرية. وذكر باراك فى تصريح نقلته صحيفة "يديعوت أحرونوت" على موقعها الإلكتروني أن المؤشرات الأولية التي أفادت

---

[8]- محمد عباس ناجي، الربيع العربي: إيران في شرق أوسط جديد، كراسات استراتيجية، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتجية في الأهرام)، العدد 226، السنة 21، 2011، ص 26–28.

[9]- محمد برهومة، التحالفات المتغيرة: العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات العربية، في: "الحقبة السابعة: الملامح الأولية لتشكل بنية استراتيجية جديدة في المنطقة العربية" (ملف)، السياسة الدولية، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 70.

[10]- إبراهيم حسين معمر، الموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية، بحث مقدم إلى مركز الحضارة للدراسات السياسية في القاهرة، يناير 2012.

بأن حزب الحرية والعدالة حصد نحو 40% من إجمالى الاصوات ويليه حزب النور السلفى الذي حصل على قرابة 25% من الأصوات تعد بمثابة عامل يدفع إسرائيل الى إعادة التفكير فى الشؤون السياسية مع مصر. وكان رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قد حذر من أن الآثار المترتبة على تنامي مد إسلامي فى العالم العربي لن تأتي في صالح إسرائيل[11].

والواقع أن جزءاً من الهواجس الإسرائيلية إنما يتعلق باحتمال تحوّل التحالفات الخارجية لمصر بعد ثورة 25 يناير وتراجع مستوى العلاقات المصرية–الإسرائيلية، في ظل ما يعنيه ارتقاء الإخوان المسلمين والسلفيين إلى مصاف القوة الأولى في مجلس الشعب المصري.

ويشار في هذا السياق إلى تسريبات صحفية إسرائيلية تقول إن وزارة الخارجية الإسرائيلية أوعزت إلى سفارتها في القاهرة بإجراء حوارات مع الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية (ومنها حزب النور السلفي)، وذلك على خلفية النتائج المتقدمة التي أحرزتها هذه الأحزاب في الانتخابات البرلمانية[12].

وقد يكتسب هذا التسريب مصداقية ما على ضوء مقابلة أدلى بها الناطق باسم حزب النور السلفي يسري حماد لإذاعة الجيش الإسرائيلي التي أكد فيها احترام جميع المعاهدات، وأن مسألة تعديل بعض بنودها رهن بإرادة الشعب المصري، وسيكون مكانها المفاوضات، ولم يمانع أيضاً في قدوم أي سائح إلى مصر[13].

ويمكن أيضاً تأكيد أن الإخوان المسلمين في مصر أرسلوا رسائل طمأنة عديدة بشأن اتفاق السلام مع إسرائيل[14]، لكن ما يتخوف منه ليتسحاق ليفنون السفير الإسرائيلي السابق في مصر هو طريقة فهم الإخوان المسلمين لاتفاق السلام؛ فالصيغة التي يعرضها الإخوان السلمون هي أنهم "يحترمون اتفاق السلام طالما أن إسرائيل تحترمه"، وهي صيغة تثير القلق إذ ينظر الإخوان إلى اتفاق السلام من جانب، وعلى الجانب الآخر ينظرون للقضية الفلسطينية التي لم يتم حلها بعد من وجهة نظرهم[15].

---

[11]– "باراك يعرب عن قلق إسرائيل إزاء نتائج الانتخابات المصرية"، من موقع مصراوي 2011/12/3 على الرابط:
http://www.masrawy.com/news/egypt/politics/2011/december/3/4641358.aspx

[12]– بلال عبد الله، حزب النور ورؤيته للعلاقات مع إسرائيل، مختارات إسرائيلية، العدد 207، آذار/مارس 2012، ص 88.

[13]– "حرج في النور السلفي بعد مقابلة مع إذاعة إسرائيلية"، صحيفة الحياة 2012/12/22، العدد 17793، ص 5.

[14]– ينفي الإخوان رسمياً تقديم تطمينات بشأن اتفاقيات السلام، رغم تصريحات متواترة بهذا المعنى، حول النفي انظر: "إخوان مصر: "لم نمنح أمريكا ضمانات بشأن اتفاقية السلام مع إسرائيل والعريان يقول: لا أحد يملك هذا الحق في مصر حالياً وليس لنا لغتان"، صحيفة الشرق الأوسط، 2012/1/7، العدد 12093.

[15]– روعي فايس، سفير إسرائيل السابق في مصر: "الإخوان المسلمون سيمتنعون عن المواجهة"، يديعوت أحرونوت، 2012/1/22، مترجم في: مختارات إسرائيلية، العدد 207، آذار/مارس 2012، ص 52.

وبعيداً عن هذه التصريحات الإسرائيلية يمكن الإشارة إلى أنه استناداً إلى مقاربة تاريخية تتبعت تطور علاقة نظم الاعتدال العربي بإسرائيل، خلصت إحدى الدراسات إلى أن"إسرائيل تتخذ موقف العداء من أي نظام عربي يعمل على تأسيس شرعية وطنية له، وأن درجة تطبيع علاقات الأنظمة العربية بإسرائيل تزداد بشكل مطرد مع تآكل الشرعية الوطنية لتلك الأنظمة. والأرجح أن إسرائيل سوف تعادي النظام الجديد في مصر بقوة وشراسة وبكل الأساليب في حال اتجه ذلك النظام نحو طريق التحوّل الديمقراطي الحقيقي، لأن هذا التحوّل سوف ينتشر في الوطن العربي"[16].

ورغم ذلك تجب الإشارة دائماً إلى وجود عوائق موضوعية تمنع حدوث تغير كبير في السياسة المصرية تجاه إسرائيل على الأقل في المدى القريب، رغم التوتر التدريجي الذي بدأ يطرأ على العلاقات منذ قيام إسرائيل بقتل الجنود المصريين على الحدود في آب/أغسطس 2011، ثم قرار وقف تصدير الغاز المصري لإسرائيل أواخر نيسان/ابريل 2012[17]. من هذه العوائق إدراك الإسلاميين لأثر قيود ميزان القوى بين الطرفين المصري والإسرائيلي، والوضع الحرج للاقتصاد المصري، فضلاً عن عدم وجود الإسلاميين في مواقع التأثير الحقيقية على القرارات المصرية رغم فوزهم الانتخابي الواضح.

ومن الواضح أن هناك تقييمات مختلفة في هذا الصدد؛ إذ يرى البعض أن "هيمنة الإسلاميين على المشهد السياسي العربي عامة والمصري خاصة، تفرض مجموعة من التحديات لا سيما فيما يخص التبعات الأمنية والعسكرية لذلك على إسرائيل؛ فنيتانياهو يرى أن النموذج الإيراني القائم على حكم رجال الدين هو الأقرب لمفهوم الإخوان (على الأقل في الجناح المحافظ في الجماعة) والسلفيين, وهو نموذج يطرح تحديات أمنية خطيرة على إسرائيل. لكنه يتيح في الوقت نفسه، فرصاً حقيقية للاستفادة منه في تعظيم المكانة الإستراتيجية لإسرائيل, فيما يرى أغلب الخبراء والباحثين الإسرائيليين أن الإخوان سيميلون إلى الاعتدال وربما يتبنون النموذج التركي رغم بعض تحفظاتهم عليه (أي نموذج دولة مدنية ذات مسحة إسلامية لن تؤثر كثيراً في توجهات السياسة الخارجية المصرية التي كانت قائمة إبان حكم الرئيس السابق مبارك).

ورغم ما يشيعه نيتانياهو واليمين الإسرائيلي المتشدد عن تخوفهم من السياسة المصرية في ظل حكم الإسلاميين الذي سيكون أقرب للنموذج الإيراني كما يروجون, فإنهم في الواقع يتمنون هذا النموذج على عكس ما يظهرونه في الجانب الآخر من ترحيب بالنموذج التركي الذي يعد أخطر على

---

[16]– بتصرف عن: د. فضل النقيب، سلام ما بعد الثورة، الكتب وجهات نظر، العدد 146، آذار/مارس 2011، ص 46.

[17]– لمزيد من التفاصيل حول رد الفعل الإسرائيلي على القرار المصري، انظر: أسعد تلحمي، إسرائيل تعتبر وقف تصدير الغاز "قراراً تجارياً"، صحيفة الحياة، 24/4/ 2012.

إسرائيل في حالة تبني الإسلاميين المصريين له وهم في الحكم. إن حكم الإسلاميين لمصر سيعيد لإسرائيل الوضع الذي خدمها سياسيا واستراتيجيا قبل حرب يونيو 1967 حينما كانت تروج في العالم أنها دولة صغيرة محاطة بالأعداء. إن ما يخيف إسرائيل فقط من احتمال تبني الإسلاميين المصريين للنموذج الإيراني هو قيامهم بتقديم العون لحركة حماس وجعل سيناء ملجأً آمناً لمقاتليها، وهو ما دفع نيتانياهو لطلب الانتهاء من بناء الجدار الأمني العازل بين مصر وإسرائيل قبل نهاية عام 2012 وتخصيص قوة تدخل سريع ترابض على الحدود لمنع سيناء من التحول إلى عمق إستراتيجي لحماس مستقبلاً وهو ما يفرض سؤالاً آخر عن مدى استعداد الإسلاميين في مصر للدخول في مواجهات محتملة مع إسرائيل والغرب مبكراً .

ولا يعني احتمال تبني الاخوان المسلمين في مصر النموذج التركي في الحكم فقط تقوية العلاقات مع الغرب والاستفادة من عوائد هذا التعاون لإقالة الاقتصاد المصري من عثرته, بل سيعني أيضاً إيجاد محور إقليمي مصري– تركي ضاغط على إسرائيل لإجبارها على تقديم تنازلات في موقفها المتشدد من عملية التسوية المعطلة, خاصة أن هذا المحور إذا ما تمت إقامته سيقلل من مزاعم إسرائيل بأنها الركيزة الوحيدة لمنع تهديد المصالح الغربية في المنطقة ويؤدي على المدى البعيد لتقليل مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية, بالإضافة إلى ذلك فإن تبني الاخوان المسلمين للنموذج التركي سيقود حتماً لتقوية الخطاب الداعي لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية ومعالجة ملف المشروع النووي الإيراني في هذا الإطار مما يفقد إسرائيل شرعية استبعاد ترسانتها النووية في وقت تركز هي (أي إسرائيل) فيه على حشد العالم ضد المشروع النووي الإيراني وحده. باختصار إسرائيل ستتزعج بشده إذا ما أسفر صعود الإخوان في مصر عن بناء دولة علمانية يقودها حكم إسلامي المظهر على الطريقة الأردوغانية, وستكون أكثر سعادة لو أقام الإسلاميون في مصر حكماً متطرفاً سيكون مخيفاً للعالم أجمع وليس لإسرائيل وحدها"[18].

ثانياً– بعض المواقف الدولية من الانتخابات:

1– الموقف الأمريكي من الانتخابات المصرية وقضايا ومتغيرات جديدة في العلاقات الثنائية:

يمكن القول إن طبيعة هذا الموقف بعد الثورة المصرية باتت أكثر إشكالية، فبالإضافة إلى التراكمات السابقة في العلاقات المصرية–الأمريكية، يُشار دائماً إلى افتقاد التوجه الأمريكي لتعزيز الديمقراطية في الوطن العربي إلى المصداقية، فضلاً عن تناقضات السياسة الأمريكية بشأن قضية نشر

[18]– سعيد عكاشة، "هل تخشى إسرائيل حكم الإسلاميين لمصر؟"، صحيفة الأهرام، 2012/1/13، العدد 45693، ص 42.

الديمقراطية وتداعيات الحرب ضد "الإرهاب"، والإخفاق الأمريكي الواضح في بناء نموذج للديمقراطية في العراق المحتل، وسعيها إلى عزل أو محاصرة الدور السياسي للإسلاميين المعتدلين رغم تصاعده الملحوظ، ناهيك عن السجل الأمريكي غير المشرف في دعم أنظمة الاستبداد العربية، وتطويرها لعلاقات متميزة مع دول عربية كثيرة بعيدة عن الديمقراطية مادامت تساير المصالح الأمريكية في المنطقة[19].

أما بعد الثورات العربية فإن بعض التحليلات أشارت إلى أن دوائر الحكم الأمريكية ترى أن هذه الثورات تحمل في طياتها تهديداً للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط. ورغم تشبث واشنطن بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان في خطابها السياسي الرسمي المعلن، إلا أنها لم تخفِ قلقها من التداعيات السلبية المحتملة لتحول بعض الدول العربية نحو الديمقراطية، ويبدو أن الأمريكيين غير راغبين في مواجهة "معضلة تركية" أو "أمريكية لاتينية" أخرى في العالم العربي[20].

وهنا تجدر الإشارة إلى أن "الإعداد للانتخابات التشريعية المصرية قد جرى في ظل الجدل حول مستقبل العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة أن ثورة 25 يناير/كانون الثاني فتحت ملفات استراتيجية في العلاقات بين البلدين، وتغيير الخريطة السياسية في مصر؛ فالإشكالية التي تواجه الطرفين تتمثل في كيفية بناء علاقات مستقرة في ظل التحولات السريعة التي تشهدها مصر، وخلال فترة الانتخابات البرلمانية وما بعدها ظهرت قضيتان وهما: الرقابة على التمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية، وتزايد احتمال وصول جماعة الإخوان المسلمين للسلطة شريكاً لقوى سياسية أخرى، وفي حين يمكن الوصول إلى تفاهمات بشأن مسألة التمويل، فإن الجدل حول الدور السياسي لجماعة الإخوان يظل يشكّل معضلة في العلاقات الاستراتيجية المصرية–الأمريكية في ظل اعتقاد بأن وصول الإخوان إلى السلطة قد يؤدي لحدوث تغييرات في السياسة الخارجية المصرية، فضلاً عن الجدل حول قضية العلاقات المدنية–العسكرية في مصر"[21].

وربما يمكن بدرجة من التعميم القول إن موقف واشنطن من الانتخابات البرلمانية المصرية يشكل امتداداً للموقف الأمريكي المرتبك من ثورة 25 يناير 2011، فالإشكالية التي واجهت إدارة أوباما

---

[19]– انظر: د. حسنين توفيق إبراهيم، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد 349، آذار/مارس 2008، ص 20–37. ولمزيد من التفاصيل حول ازدواجية السياسة الأمريكية وتناقضاتها من قضية الديمقراطية في المنطقة العربية، انظر: قصي أحمد حامد، الولايات المتحدة والتحول الديمقراطي في فلسطين، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 1430هـ/ 2009م.

[20]– بشير عبد الفتاح، أمريكا والربيع العربي، شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011، ص 66–63.

[21]– د. خيري عمر، الانتخابات والخارطة الانتخابية في مصر بعد الثورة، مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد57، خريف 2011، ص 77–78.

(ولا تزال) تتمثل في: صعوبة المواءمة بين دعم الديمقراطية في مصر وبين المصلحة الأمريكية في استمرار سياسة نظام مبارك (حتى بعد تنحيه) دون تغيير يؤثر على المصالح الأمريكية والإسرائيلية، وهو ما تحاول واشنطن تعويضه عبر تصريحات دبلوماسية وإعلامية جوفاء تُظهرها (في العلن) كأنها تقف في جانب الشعب المصري وحقوقه المختلفة في الديمقراطية وسواها، في حين تمارس (في السرِّ) سياسة براغماتية رعناء تقوم على الضغط الكثيف بأدوات مختلفة لمنع تطور المشهد المصري إلى أفق ديمقراطي حقيقي يضع مصر على أعتاب نهوض اقتصادي وحضاري شامل، مع اللجوء إلى أداة الحوار مع الشخصيات والمؤسسات النافذة مصرياً حتى لو كانت معارضة للتوجهات الأمريكية، وذلك بهدف تكوين رؤية أوضح لدى صانع القرار في واشنطن في المرحلة الانتقالية الحرجة التي تمر بها مصر.

ومن أمثلة تلك التصريحات الأمريكية ما دعا إليه رئيس لجنة العلاقات الخارجية في الكونغرس الأمريكي جون كيري مطلع فبراير 2011 إلى شراكة أكبر مع الشعب المصري عوضاً عن الاعتماد فقط على تمويل الجانب العسكري، وقال إنه لمدة ثلاثة عقود سعت واشنطن إلى سياسة محورها حسني مبارك، لكن الآن علينا النظر لعهد ما بعد مبارك وتطوير سياسة مصرية. ومن أمثلة الاتصالات الأمريكية ما جرى أثناء الثورة المصرية مع كثير من القيادات المصرية الموالية والمعارضة على حد سواء، وعبر مستويات عليا من صناع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية[22].

أما فيما يخص الموقف الأمريكي من الانتخابات التشريعية المصرية، فقد لوحظ في زيارة جون كيري إلى مصر في 2011/12/10، حرصه على لقاء أقطاب السياسة المصرية بعد الثورة، بما شمل رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المشير محمد حسين طنطاوي، ورئيس الوزراء د.كمال الجنزوري، ووزير الخارجية محمد كامل عمرو، وعدداً من ممثلي الأحزاب المتنافسة في الانتخابات البرلمانية وعلى رأسها حزب الحرية والعدالة، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، إلا أنها لم تشمل أياً من الأحزاب السلفية بما في ذلك حزب "النور". وكان واضحاً أن الرسالة الأمريكية عبر هذه الزيارة إنما تتلخص في: الإشادة بموقف المجلس الأعلى للقوات المسلحة في "حماية الثورة وتأمين الانتخابات"، الانفتاح الأمريكي على الإخوان المسلمين ولكن ليس على التيار السلفي بروافده المختلفة مع نفي أن تكون واشنطن تعمل على مساندة الإسلام السياسي البازغ نجمه في العالم العربي، بل حرصها على مساندة الديموقراطية والانتخابات ورغبات الشعوب، التركيز على أن

---

[22]- علاء سالم، ثورة 25 يناير وارتباك الموقف الأمريكي، ملف الأهرام الاستراتيجي، المجلد 17، العدد 195، مارس 2011، ص 33-34.

الاقتصاد لن يستعيد عافيته إلا برسائل واضحة عن الاستقرار الداخلي في مصر، وإشارة إلى أن الطريق إلى السلام بدأ وسيظل في مصر، ومن هنا أهمية الحفاظ على معاهدة السلام مع إسرائيل، فيما بدا كأنه تحذير من تبعات تخلي مصر عن ريادتها في عملية السلام، السعي للحصول على ضمانات من القوى السياسية المصرية المختلفة بشأن حريات الأقليات وحقوقهم. وأخيراً التأكيد على رغبة واشنطن في التعامل مع حكومة اختارها الشعب المصري حتى لو لم ترضى الولايات المتحدة عن كل ما تقوم به هذه الحكومة[23].

وبعد أيام أعلنت السفيرة الأمريكية في القاهرة آن باترسون أن بلادها تتطلع للعمل مع أي طرف سيتم انتخابه من الشعب المصري ومع حكومة ديموقراطية. وقالت خلال تفقدها لإحدى اللجان الانتخابية إن الرئيس باراك أوباما ووزيرة الخارجية هيلاري كلينتون والإدارة الأمريكية كانوا واضحين في أنهم يريدون تحولاً ديموقراطياً في مصر، معتبرة أن الديموقراطية تفرز دائماً شركاء استراتيجيين أفضل للولايات المتحدة. ولفتت باترسون إلى أن الديموقراطية تنتشر باتساع في الشرق الأوسط، وأن الثورة المصرية ملهمة للغاية في هذا الشأن، موضحة أن الديموقراطية ستظل عملية طويلة، وليست مجرد انتخابات أولى فقط، بل سلسلة من الأنشطة سواء في البرلمان أو الانتخابات الرئاسية وصياغة الدستور. وأكدت السفيرة أن الولايات المتحدة ستعمل مع أي طرف يختاره الشعب المصري، مشيرة إلى أن الديموقراطية عملية تخضع لاختيار الشعب، وهي عملية متواصلة وليست انتخابات واحدة فقط، بل انتخابات تتلوها انتخابات أخرى وهكذا، والحزب الذي يختاره الشعب يجب أن يعبِّر عن خياراته. وأشارت باترسون إلى أن مشاركة المرأة المصرية في الانتخابات تعد علامة جيدة للغاية، وقد شهدنا اليوم مشاركتهن، كما شهدنا مشاركتهن الملحوظة في الجولة الأولى. وجددت تهنئتها للمصريين على النجاح الكبير للجولة الأولى من الانتخابات، موضحة أنه على رغم أنه كانت هناك بعض المشكلات الصغيرة في الجولة الأولى فإن العملية الانتخابية كانت عادية وشفافة. وأضافت أن هناك الكثير من المراقبين الأمريكيين يتابعون الانتخابات في مصر أعلنوا إن الانتخابات أجريت بشكل جيد للغاية[24].

وعقب لقاء الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مع المستشار عبد المعز إبراهيم (رئيس اللجنة العليا للانتخابات) أعرب الأول عن تقديره البالغ وإعجابه بنجاح الانتخابات البرلمانية المصرية لمجلس الشعب. وأكد كارتر في تصريحات صحافية له في 2012/1/11 أنه قام بتفقد الكثير من

---

[23]– أمينة خيري، كيري مرتاح إلى "الإخوان" ومعجب بالعسكر ويدعو إلى تبني "إصلاحات" صندوق النقد، صحيفة الحياة 2011/12/12، العدد 17782، ص 5.

[24]– السفيرة الأمريكية تتفقد سير الانتخابات في القاهرة، صحيفة الحياة 2011/12/15، العدد 17786، ص 5.

اللجان الانتخابية في جولة الإعادة للمرحلة الثالثة، وشاهد انتظام المواطنين أمام اللجان وحرصهم على الإدلاء بأصواتهم. وقال أيضاً "سمعت عبر وسائل الإعلام العالمية والأمريكية عن نجاح التجربة الديمقراطية المصرية عبر الانتخابات الحرة النزيهة، ولكنني لمست الآن عن قرب أن تلك التجربة الناجحة أعظم وأكبر مما كان يسمع عنه أو يتوقعه"[25].

لكن هذه الإشادات الأمريكية بالعملية الديمقراطية في مصر بعد الثورة، لم تستمر طويلاً، فما إن انتهت انتخابات مجلس الشعب بجولاتها الثلاث، التي أسفرت عن حصول حركة الإخوان المسلمين والسلفيين على أغلبية المقاعد في المجلس، حتى ظهرت الأصوات الأمريكية المشكّكة ومنها ما عبّر عنه دنيس روس الرئيس المشارك لمعهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي (ومقرّه في القدس)، الذي أشار إلى توجسه من نتائج الانتخابات البرلمانية المصرية، وقال إنه "يوجد سبب لكي نكون حذرين وقلقين من أفكار الإسلاميين في مصر، وهذا ليس الشرق الأوسط نفسه الذي كنا نعرفه قبل عام". وأضاف أنه "إذا استمر الإخوان المسلمون بالحكم لمدة طويلة مثل الرئيس المصري السابق مبارك فإنهم سيواجهون مشكلة، لأنه يوجد الآن مواطنون يطالبون بالحقوق"[26].

وقبل ذلك، صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلينتون بعد نهاية الجولة الأولى من الانتخابات المصرية، أن المكاسب الانتخابية للأحزاب الإسلامية يجب ألا تكون سبباً في عرقلة اندفاع مصر نحو الديمقراطية، وعبرت أيضاً عن خوفها من أن المتشددين سوف يعرقلون التقدم في حقوق المرأة المصرية. ورغم اعترافها بنجاح الأحزاب الإسلامية في التصويت، إلا أنها أشارت إلى أن العديد من الفائزين لا يعتبرون أصدقاء للولايات المتحدة، ويرون أن واشنطن ظلت تنحاز كثيراً إلى جانب إسرائيل[27].

وذهبت كلينتون خطوات أبعد في نقد نتائج الانتخابات المصرية بالقول في خطاب أمام لجنة خبراء في نيويورك منتصف كانون الأول/ديسمبر 2011: "إن النساء في مصر استبعدن إلى حد كبير من العملية الانتقالية، وتعرضن لمضايقات في الشارع. وقالت إن الأحزاب السياسية الأفضل تنظيماً (المقصود هو حزب الحرية والعدالة) دعمت عدداً قليلاً من المرشحات في الانتخابات، وهذا يعني أن مواقف هذه الأحزاب من حقوق النساء يبقى غامضاً في أفضل الأحوال. عليهم الاعتراف بأن الثورة

---

[25]– راجع تصريحات كارتر في: "مصر تنتهي من آخر مراحل الانتخابات البرلمانية"، صحيفة الشرق الأوسط 2012/1/12، العدد 12098.

[26]– كان روس يشغل منصب المستشار السابق للرئيس الأميركي أوباما لشؤون الشرق الأوسط، واستقال منه في ديسمبر 2011. راجع تصريحاته في: دنيس روس يستبعد إتفاقاً إسرائيلياً– فلسطينياً ويتوجّس من إسلاميي مصر، صحيفة الحياة 2012/1/25.

[27]– كلينتون: انتخابات مصر همشت النساء، صحيفة الشرق الأوسط 2011/12/18، العدد 12073.

المصرية انتصرت بعمل الرجال والنساء معا، وبأن ديمقراطيتهم ستنتج بعمل الرجال والنساء معاً"[28].

وبعيداً عن هذه التصريحات وأهدافها سواء كانت نقد السلوك المصري أو تقويمه أو التشويش على الثورة المصرية ونتائجها، يمكن القول إن مرحلة جديدة في العلاقات المصرية–الأمريكية آخذة في التبلور بعد ثورة 25 يناير. وإذا كان الطرفان قد نجحا في السيطرة على بوادر توتر علاقتهما لعدة أشهر، فإن خلافات البلدين قد ظهرت للعلن مع قيام السلطات المصرية بمداهمة بعض مقرات منظمات المجتمع المدني العاملة في مصر في 2011/12/19، ثم إحالة 43 عاملاً في هذه المنظمات إلى القضاء (وكان بينهم 19 أمريكياً)، إلى محاكمة جنائية بدأت فعلاً في 2012/2/26[29].

ومع نشر أوراق التحقيقات التي أجريت في هذه القضية، ظهر إلى العلن الإفادة التي قدمتها وزيرة التعاون الدولي فايزة أبو النجا، التي اتهمت واشنطن ب"السعي إلى توجية الثورة المصرية لمصلحتها ولمصلحة إسرائيل؛ فقد مثلت الثورة مفاجأة للولايات المتحدة، وخرجت عن سيطرتها لتحولها إلى ثورة للشعب المصري بأسره، وهو ما قررت واشنطن في حينه العمل بكل ما لديها من إمكانات وأدوات لاحتواء الموقف وتوجيهه في الاتجاه الذي يحقق المصلحة الأمريكية والإسرائيلية أيضاً". وقالت أبو النجا إن "كل الشواهد كانت تدل على رغبة واضحة وإصرار على إجهاض أي فرصة لنهوض مصر كدولة حديثة ديموقراطية ذات اقتصاد قوي، إذ سيمثل ذلك أكبر تهديد للمصالح الإسرائيلية والأمريكية ليس في مصر وحدها، وإنما في المنطقة ككل؛ فالهدف الأمريكي للتمويل المباشر لمنظمات المجتمع المدني خلال الفترة من العام 2005 وحتى 2010 كان يقتصر على مضايقة نظام مبارك والضغط عليه بدرجة محسوبة لا تصل إلى حد إسقاطه، وكانت واشنطن تحقق هدفين غاية في الأهمية بالنسبة إليها، فهي من ناحية تثير بعض القلاقل في نظام مبارك بما يرسخ الخضوع لها، ومن ناحية أخرى يمكّنها التمويل المباشر لبرامج حقوق الإنسان والديموقراطية من تحسين صورتها في علاقاتها مع الكونغرس واللوبي اليهودي والرأي العام الأميركي الذي يفتخر دائماً بأنه راعي مفاهيم حقوق الإنسان والحريات الأساسية في العالم". أما بعد الثورة المصرية فقد تعذر على "أمريكا أو إسرائيل القيام بخلق الفوضى والعمل على استمرارها في مصر في شكل مباشر، ومن ثم استخدمتا التمويل المباشر للمنظمات، لكن الإمعان الأمريكي في هذا المسلك والإصرار على تشجيع هذه المنظمات

---

[28]– المصدر السابق.

[29]– عمرو عبد العاطي، توتر محكوم: العلاقات المصرية – الأمريكية بعد أزمة المنظمات المدنية، السياسة الدولية، العدد 188، نيسان/أبريل 2012، ص 130.

على مزاولة نشاطها بالمخالفة الصريحة للقانون يمثل تحدياً سافراً للسيادة المصرية ويخدم أهدافاً غير معلنة تمثل ضرراً بالغاً بمصر وأمنها القومي"[30].

ويبدو أن مجلس الشعب المصري الجديد سيكون ساحة لمناقشات فعلية حول مسائل العلاقات المصرية مع واشنطن، وفي هذا السياق شن البرلمان المصري في جلسة 2012/3/11 التي خصصت لمناقشة ملابسات قضية منظمات المجتمع المدني هجوماً لاذعاً على الولايات المتحدة وحكومة كمال الجنزوري على خلفية رفع حظر سفر أمريكيين متهمين في قضية تراخيص منظمات المجتمع المدني. وأوصى باتخاذ إجراءات حجب الثقة عن الحكومة، فيما حذر رئيسُ البرلمان سعد الكتاتني واشنطن من "عدم إدراك التغييرات التي طرأت على مصر في أعقاب الثورة"، ومن مغبة "التدخل في الشأن الداخلي المصري"[31].

ورغم أن قضية منظمات المجتمع المدني قد تمت تسويتها بشكل أو بآخر، إلا أنها كشفت عن دخول متغيرات جديدة إلى ساحة التأثير على العلاقات المصرية–الأمريكية؛ فعلى الصعيد المصري هناك متغيرات زيادة تأثير الشارع وضغوط الرأي العام على صانع القرار المصري، وتزايد نفوذ التيار الإسلامي الذي يرفض التقارب المصري المفتوح مع إسرائيل ودول الغرب كما كان أيام مبارك، واحتمالات إعادة تشكيل العلاقات المصرية–الإسرائيلية خصوصاً في موضوع وقف تصدير الغاز مما يؤثر سلباً على العلاقات بين القاهرة وواشنطن، وتزايد احتمالات الانفتاح المصري على تركيا وربما إيران، وأخيراً استعادة مصر لجزء من قوتها الناعمة بعد الثورة. أما على الصعيد الأمريكي فهناك متغيرات انتخابات الرئاسة الأمريكية في نوفمبر 2012، بما قد تفرضه من تشدد إدارة أوباما في مواقفها تجاه مصر، وتصاعد الدعوات داخل أروقة الكونغرس لوقف أو تقليص المعونات العسكرية والاقتصادية الأمريكية لمصر، ناهيك عن دور اللوبي الإسرائيلي ذي التأثير المتعاظم في سنة انتخابية أمريكية، خصوصاً مع سعي هذا اللوبي إلى ربط التحسن في علاقات واشنطن بالقاهرة باتخاذ مصر عدد من الإجراءات والسياسات التي تحقق الأمن والمصالح الإسرائيلية في المنطقة[32].

2- بعض المواقف الأوروبية من الانتخابات المصرية:

جاء أول تعليق أوروبي على نتائج الانتخابات من بريطانيا، حيث قال وزير الخارجية البريطاني ويليام هيغ في 2011/12/1 إن فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات البرلمانية التي أجريت

---

[30]- أحمد مصطفى، مصر: الحكومة تتهم واشنطن بالسعي إلى "توجيه الثورة لمصلحتها وإسرائيل"، صحيفة الحياة 2012/2/14.

[31]- مصر: البرلمان يبدأ إجراءات حجب الثقة عن الحكومة والكتاتني يحذر واشنطن من "عدم إدراك التغييرات"، صحيفة الحياة 2012/3/12، العدد 17874.

[32]- عمرو عبد العاطي، مصدر سابق، ص 131- 133.

المرحلة الأولى منها لا يثير قلقه على الإطلاق، خاصة أن تلك الانتخابات اتسمت بالديمقراطية، مؤكداً ضرورة احترام ما تسفر عنه الانتخابات من نتائج ما دامت أجريت في إطار الحرية والديمقراطية. كما أعلنت كاثرين أشتون، الممثلة للشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، في 2011/12/1 أن أوروبا مستعدة للتعاون مع الأحزاب الإسلامية في مصر والشرق الأوسط. وقالت أيضاً إن الاتحاد الأوروبي يحرص على العمل مع جميع الأحزاب السياسية والأفراد في شمال أفريقيا والشرق الأوسط، ما داموا يحترمون القيم والمعايير الأوروبية، موضحة أن الاتحاد الأوروبي لا يجد غضاضة في التعاون مع أي شخص ما دام يحترم حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون[33].

ويبدو أن الدبلوماسيين الأوروبيين يحرصون على عدم إظهار خوفهم من صعود الإسلاميين في مصر والعالم العربي؛ إذ باتت الدول الأوروبية تتعامل مع حقيقة واضحة وهي أن "الإسلام السياسي أصبح الآن بالفعل أكبر نفوذاً في المنطقة العربية أكثر من أي وقت مضى منذ انهيار الدولة العثمانية قبل قرن تقريباً، وربما منذ حمل نابليون بونابرت رسالة التحديث إلى العالم العربي عندما غزا مصر عام 1978، بيد أن كثيرين في الغرب يرون أن الإسلام السياسي الجديد الصاعد بفضل ثورات الربيع العربي مختلف بدرجة كبيرة عن نظيره في ثلاثينيات القرن العشرين وما تلاها في العالم العربي". ويشير كثير من الخبراء البريطانيين إلى عدم قلقهم من صعود الإسلاميين في الانتخابات؛ فالإخوان المسلمون في مصر يتمتعون بدرجة كبيرة من العملية والواقعية، وحتى في موضوع إسرائيل تحدثوا فقط عن مراجعة معاهدة السلام معها، وهو أمر قانوني منصوص عليه في المعاهدة ذاتها، بيد أن الدليل الأوضح على اعتدالهم يتمثل في استنكارهم هجوم بعض الشباب على السفارة الإسرائيلية في القاهرة في سبتمبر 2011[34].

ورغم هذا الاطمئنان الأوروبي الظاهري، إلا أن المخاوف الكامنة لها وجودها أيضاً، كما يظهر من إجابة د.إيزابيلا كاميرا ديفليتو الأكاديمية والمترجمة الإيطالية رداً على سؤال حول تراجع الاهتمام بالقضية الفلسطينية بعد ثورات الربيع العربي؛ إذ قالت إن "المشكلة لم تعد في فلسطين فقط الآن، لكنها في حوض البحر المتوسط كله، الخوف من صعود التيار الإسلامي هو ما يسيطر على أوروبا الآن، حيث لا يفهمون الفرق بين الإسلام كدين وصعود تيارات الإسلام السياسي، والبعض لا يعرف حقيقة الدين الإسلامي، هم دائموا التصور بأن الإرهاب يولد من الدين الإسلامي وحركات الإسلام السياسي المتشنّجة، وذلك بسبب الأعمال الإرهابية وما فعله ابن لادن، والتفجيرات التي تقوم بها

---

[33]– غزل أوروبي لإسلاميي مصر يتجاوب مع تقدمهم في الاستحقاق الانتخابي، صحيفة الشرق الأوسط 2011/12/2، العدد 12057.

[34]– عامر سلطان، سيناريو أوروبي لإغراق الإسلاميين في الشرق الأوسط الجديد، الأهرام العربي، العدد 780، 2012/3/3، ص 18–19.

جماعات تدعي انتسابها للإسلام. وأنت بحاجة إلى وقت طويل لكي تقنع الحكومات الأوروبية وشعوبها بأن الإسلام لا علاقة له بتلك التفجيرات التي تتم باسمه في كل مكان في العالم. أما في إيطاليا على وجه التحديد فلم تكن هناك حكومات تطارد الإسلام، وفي ظل الحكومة الجديدة من الممكن أن تتغير الأمور ويسود فهم حقيقي"[35].

ويبدو أن هناك رهاناً من بعض الدوائر الأوروبية على احتمال فشل الإسلاميين العرب في تجربة الحكم وغرق مشروعهم في الشرق الأوسط المضطرب الناجم عن ثورات الربيع العربي؛ ففي دراسة لمعهد تشاتام هاوس انتهت د. كاترينا دالاكورا (وهي باحثة في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة لندن) إلى أن ضم الجماعات الإسلامية إلى عملية سياسية تنافسية شفافة قد تضعفهم على المدى الطويل، لأنها ستكشف افتقادهم إلى البرامج المميزة الفعالة. كما يرى الباحث في المعهد ذاته فادي بكورة أن الإسلاميين المصريين يميلون إلى التشكيك في العولمة الاقتصادية عكس الإسلاميين الأتراك، وعندما يتولى الإسلاميون الحكم في مصر، سيحتاجون إلى سنوات عديدة لبلوغ مرحلة النضج التي بلغها الإسلاميون الأتراك الذين راكموا خبرات إدارية في وظائف عمد البلديات والتشريع قبل أن يتولوا حكم البلاد عموماً، أما الإسلاميون المصريون فلم تتح لهم الفرصة لاكتساب مهارات سياسية عملية قبل تولي الحكم[36].

ومن الملاحظ في سياق تحليل الخلفيات الأبعد للمواقف الأوروبية من صعود التيارات الإسلامية في العالم العربي بعد الربيع العربي أنها تبقى مثقلة بأعباء التاريخ والماضي، الذي ربما يبقى مؤثراً في الحاضر والمستقبل بأشكال وصور مختلفة. ومن الأمثلة التي يمكن إيرادها في هذا السياق ما أشارت إليه إحدى الدراسات العربية من أن الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين أورد في مذكراته تفاصيل نقاشه مع الدكتور بروفر مدير إدارة شؤون الشرق الأوسط في الوزارة الألمانية حول "استقلال دول شمال أفريقيا؛ إذ قال المسؤول الألماني إن الدول الأوروبية تعتقد أن الإسلام أشد خطراً على هذه الدول من الشيوعية، وذلك لأن رفع مستوى معيشتهم وإيجاد نوع من العدالة الاجتماعية لهم ربما استطاعا إبعاد الشيوعية. أما الإسلام فهو عقيدة راسخة وقوية ولا يمكن التغاضي عنها وعن خطرها على أوروبا نفسها، بعد أن أفسدت المدنية أوروبا وذهبت بكل ما لديها من أخلاق ومعنويات. إن الدول الأوروبية تخاف أن يفهم شمال أفريقيا مقدار ما له من الأهمية العالمية بعد أن ينال استقلاله فتتحد دوله مع بعضها، وربما حاولت الزحف على أوروبا نفسها. ويشير إلى المعنى ذاته الباحث

---

[35]– بتصرف عن: "د. إيزابيلا كاميرا ديفليتو: الخوف من الإسلاميين يسيطر على الأوروبيين"، حوار أجراه: سامي كمال الدين، الأهرام العربي، العدد 780، 2012/3/3، ص 41.

[36]– عامر سلطان، مصدر سابق، ص 19.

الألماني باول شمتز في كتابه "الإسلام قوة الغد العالمية" بالقول: "إن انتفاضة العالم الإسلامي صوت نذير لأوروبا وهتاف يجوب آفاقها يدعو إلى التجمع والتساند الأوروبي لمواجهة هذا العملاق الإسلامي الذي بدأ يصحو وينفض النوم من عينيه"[37].

ولا يجب إغفال دلالة الإرث التاريخي عند تفسير سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية عموماً؛ فالطبيعة المتأرجحة بين التعاون والصراع على ضفتي البحر الأبيض المتوسط لا زالت تنتج تراثاً تاريخياً مركباً ومعقداً، كما تثير لدى الطرفين الأوروبي والعربي المسلم حالة من التوجس المتبادل برغم جهود الحوار بينهما[38].

وفي إطار مقارن بين المواقف الأمريكية والأوروبية من صعود الإسلاميين في دول الربيع العربي يشير البعض إلى "أن استعراض تاريخ السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط يشير إلى أن هذه السياسة لا تقيم وزناً للمبادئ والأفكار، وإنما للمصالح والحسابات الأمريكية، فإذا كانت واشنطن طاردتْ في وقت سابق جماعات الإسلام السياسي في باكستان وأفغانستان واليمن ولبنان ومصر والسودان والجزائر، ومارست ضغوطاً في سبيل تصليب المواقف الدولية الأخرى تجاه هذه الجماعات، فإنه ليس هناك ما يمنع أن تغيّر الولايات المتحدة مواقفها وتغازل أو حتى تتحالف مع الإسلاميين في المستقبل، وقد بدأت في عام 2011 التشاور فعلياً مع إخوان سوريا بغية الإطاحة بنظام بشار الأسد"[39].

أضف إلى ذلك، أن "الولايات المتحدة كانت قد توصلت بحلول عام 2010 إلى قناعة بأن استخدام العنف والحصار الاقتصادى كسياسة عامة فى المواجهة مع حركات الإسلام السياسى قد فشلت فى تحقيق أهدافها أو على الأقل وصلت إلى مفترق طرق يتعين عنده البحث عن أساليب تعامل جديد معها (..) وقد شهد عام 2010 تبادل رسائل وإشارات عديدة بين واشنطن وتيارات إسلامية فى العالم العربى وخارجه، تبحث فى إمكانية تحقيق فهم متبادل بين الطرفين أساسه القبول بإدخال تعديلات "معتدلة" على مواقفهما، كل تجاه الآخر وتجاه الأنظمة الحاكمة وتجاه حدوث تغييرات ممكنة أو محتملة فى دساتير الدول العربية وهياكل الحكم فيها. المؤكد أن هذه الإشارات والرسائل المتبادلة وصلت إلى علم كثير من الحكومات العربية وبخاصة تونس ومصر واليمن والجنوب والجزائر.

---

[37]– نقلاً عن: د. دهام محمد العزاوي، "صورة الإسلام في الغرب: خلل التفكير ودوافع التبرير"، شؤون عربية، العدد 144، شتاء 2010، ص 182.

[38]– د. سليم محمد الزعنون، "سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية: دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001–2007"، سلسلة أطروحات الدكتوراه (98)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 139.

[39]– د. يوسف ضامن خطابية ود. محمد تركي بني سلامة، "مستقبل جماعات الإسلام السياسي في العالم العربي ومواقف الدول العظمى منها"، شؤون عربية، العدد 146، صيف 2011، ص 233.

وسعى بعضها من تلقاء نفسه أو بضغط أمريكى إلى تغيير "لهجة" التعامل مع خصومه الإسلاميين. لوحظ أيضا تغيير فى لهجة بعض الحركات الإسلامية مع الحكومات. وفى خطابها السياسى مثل الحديث عن تقليص طموحاتها لطمأنة الغرب والنخب الحاكمة والأقليات غير المسلمة"[40].

أما في حالة المواقف الأوروبية من صعود الإسلاميين فيؤكد بعض الباحثين أن ظروف الخبرة التاريخية بين أوروبا المسيحية والعالم الإسلامي تلعب دوراً بارزاً في التأثير على مواقف الدول الأوروبية تجاه جماعات الإسلام السياسي، وبسبب ما خلفه التفاعل بين العالم الإسلامي وأوروبا من إرث مرير وذكريات مؤلمة، فليس من المستغرب أن نجد أوروبا قلقة وحذرة جداً في التعامل مع هذه الجماعات، "وفي الخلاصة يمكن القول إنه على ضوء الإرث التاريخي من العداء الأوروبي للعالم الإسلامي فإنه من المستبعد أن تغيّر أوروبا موقفها تجاه هذه الجماعات"[41].

ورغم ما تم رصده هنا من مؤشرات للمواقف الغربية برافديها الأمريكي والأوروبي، إلا أنه يجب القول إن التنبؤ الدقيق بجوهر الاستراتيجة الغربية تجاه المنطقة العربية بعد الثورات العربية يبقى أمراً صعباً، لأن المحددات والمتغيرات الحاكمة لتلك الاستراتيجية قد تكون تمر بمرحلة من التغير الجزئي الذي سيحافظ غالباً على الثوابت الكبيرة مع تغيير تفاصيل السياسات تجاه كل حالة عربية بما يناسبها. وربما بعيداً عن الرصد المباشر للمواقف الدولية من الانتخابات التشريعية المصرية يمكن التركيز على جوانب أخرى من مثل: مساندة الأوروبيين والأمريكيين للتيار الليبرالي العلماني خلال الانتخابات المصرية، وآلية الزيارات بعد الانتخابات المصرية إلى مقار الإخوان المسلمين والسلفيين، وآلية التشاور الأمريكي مع العسكر، وتصاعد أزمة منظمات المجتمع المدني، وهذا كله يضع مصداقية الولايات المتحدة على المحك. ومن حيث الدلالات التحليلية يمكن القول إن القاسم المشترك بين المواقف الأمريكية والأوروبية من صعود الإسلاميين هو التخوف ولكن هناك إصراراً من الطرفين الأوروبي والأمريكي على إدارة هذا الملف، والتركيز على احتواء الإسلاميين ودفعهم إلى مزيد من الاعتدال عبر أدوات المناورة والمساعدات والحوار السياسي المباشر وغير المباشر وتدريب العناصر الإسلامية على آليات المشاركة السياسية. وهذا ربما يختلف عن طريقة التعامل الغربية مع الانتخابات الجزائرية عام 1991 (أي يختلف عن دعم العسكر في الجزائر لقلب نتائج الانتخابات والاستيلاء المباشر على السلطة).

---

[40]– نقلاً عن: جميل مطر، "العوامل الخارجية المحيطة بثوراتنا"، صحيفة الشروق (مصر) 2011/3/17.

[41]– د. يوسف ضامن خطابية ود. محمد تركي بني سلامة، مصدر سابق، ص 233– 234.

ويرى البعض أنه نظراً لمعرفة الدول الغربية بأوضاع الاقتصاد المصري ومشكلاته، فإن هناك توقعات بأن هذه الدول سوف تستغل هذه الأوضاع الصعبة كأداة للسيطرة السياسية على المستقبل المصري، ربما بما يحبط أهداف الثورة المصرية. في الوقت الذي يسعى فيه خصوم الإسلاميين في الداخل المصري (أي التيارات الليبرالية والعلمانية) إلى النيل من فوز الإسلاميين الانتخابي وتحميلهم مسؤولية التراجع الاقتصادي، بما يمكّن الليبراليين من تأكيد أنه لا بديل عن الالتحاق بالغرب وسياساته[42].

وبسبب ادعاء الغرب بضرورة إقرار الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط، فقد أصبح مجبراً في الفترة الحالية على التعامل مع أنظمة ما بعد الثورات العربية المشكّلة من حكومات وأحزاب لا يملك عنها معلومات دقيقة، بل هو يرى في بعضها تهديداً لمصالحه. والآليات الغربية تجاه الوضع الحالي بشكل عام، ودور الإخوان المسلمين بشكل خاص تمثلان عنصراً حيوياً في استيضاح معالم السياسات الغربية. ففي أعقاب فوز الإسلاميين في الجزائر عام 1991، وقف الغرب على مفترق طرق؛ ما بين خيار الاعتراف بالنتائج الديمقراطية للانتخابات أو خيار غض الطرف عن قمع الإسلاميين من جانب العسكر في الجزائر، والموقف ذاته تعرض له الغرب بعد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية عام 2006. وفي الحالة الجزائرية اختار الغرب خيار دعم العسكر، وفي الحالة الفلسطينية رفض الاعتراف بحكومة حماس رسمياً. لكن خيارات الغرب في الماضي أصبحت متعارضة مع الواقع الحالي بعد الثورات العربية؛ إذ عبّرت نتائج الانتخابات المصرية والتونسية والمغربية عن رغبة الشعوب العربية في تجريب حكم الإسلاميين[43].

وترى بعض التحليلات الصحفية أنه بعد ثورة الشعب التونسي أعدت واشنطن والعواصم الأوروبية استراتيجيات وسيناريوهات لإدارة الأوضاع في الشرق الأوسط وفقاً لمصالحهم القومية، عبر عدة خطوات متدرجة؛ أولها محاولة الحفاظ على الهياكل المتصلة بالأنظمة السابقة ومنع انهيارها بالكامل. وثانيها تصميم عملية لاستنزاف الثورات. وثالثها اصطناع أزمة في المنطقة ضد جبهة المقاومة (خصوصاً في إيران ولبنان). ورابعها إعداد نموذج لعملية بناء الدولة بعد فترة انتقالية. وخامسها وآخرها خيار التدخل العسكري الغربي وتقسيم الدول وقمع الحركات الشعبية[44].

---

[42]- محمد رضا حاجي كريم جباري، مستقبل الإسلاميين في مصر والاستراتيجية الغربية، ديبلماسي إيران 2012/1/15، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 139، شباط/فبراير 2012، ص 102.

[43]- المصدر السابق.

[44]- نجف محمودي، سيناريوهات الغرب في مواجهة الشرق الأوسط الكبير، بولتن نيوز، 2011/12/21، مترجم في: مختارات إيرانية، العدد 139، فبراير 2012، ص 129-130.

خاتمة:

ربما تكشف هذه القراءة السريعة في المواقف الإقليمية والدولية إزاء الانتخابات البرلمانية المصرية التي أفرزت صعوداً للتيار الإسلامي في برلمان الثورة عن طبيعة المرحلة الانتقالية التي تمر بها الثورة المصرية والمنطقة العربية بأسرها.

لكن ما يبدو جلياً هو أن الإطارين الإقليمي والدولي لا يرحبان كثيراً بترسيخ أسس الديمقراطية الحقيقية في مصر، وإن كان من الممكن الإشارة بالطبع إلى تفاوتات في المواقف الإقليمية والدولية من الانتخابات البرلمانية المصرية؛ إذ تبدو تركيا الأقرب في هذا السياق إلى الترحيب بتطور الأوضاع في مصر وصولاً إلى الحديث عن تحالف ديمقراطي تركي–مصري من أجل المنطقة. لكن من الجانب الآخر فإن لدى طهران بعض المخاوف من معنى الصعود السني الذي يحمله الربيع العربي، كما أن لدى الكيان الإسرائيلي الكثير من القلق المعلن والخفي مما يمكن أن تحمله التطورات المستقبلية في ثورتي مصر وسوريا خصوصاً وفي الوطن العربي إجمالاً.

إن سلوك الفاعليْن الإيراني والإسرائيلي قد يكون ضاغطاً على مصر وأوضاعها الداخلية، وربما معرقلاً لديمقراطيتها مع احتمال اضطراب الوضع الإقليمي واشتعاله، ربما إلى حد نشوب مواجهة إيرانية –إسرائيلية، ستعزز في الواقع حال حدوثها من احتمالات بقاء العسكريين في السلطة في مصر إلى حين اتضاح المشهد الإقليمي الذي يبدو محملاً بالمخاطر.

أما على الصعيد الدولي، فإن كثيرين يتوقعون تصاعداً في الخلافات المصرية–الأمريكية كلما استعادت القاهرة دورها الإقليمي وسياساتها العربية، وإن كان العامل الاقتصادي سيبقى مؤثراً وضابطاً لمستوى الخلافات.

ولعل من نافلة القول الإشارة هنا إلى ازدواجية السياسات الغربية عندما يتعلق الأمر بأي تطورات تؤثر على أمن إسرائيل أو المصالح الغربية في المنطقة العربية؛ فرغم أن السياسات الأمريكية والأوروبية دأبت منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 على الضغط لإحداث إصلاح سياسي في بنية النظم العربية، إلا أنها ارتدت عن ذلك بمجرد اندلاع الثورة المصرية؛ فالمفاضلة بين دعم الديمقراطية في مصر والعالم العربي، وبين القبول بوضع المصالح الغربية على محك المراجعة لا يبدو مطروحاً أصلاً، فاعتبارات المصالح لدى الغرب تفوق بكثير أي حديث دعائي عن دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي.

لا يستغربن أحد في هذا السياق من محاولات القوى المعادية للثورات العربية أن تستخدم ما يتوافر لديها من الوسائل لتدجين الثورات العربية سواء عبر سياسات الاحتواء، أو سياسات تفريغ الثورات من محتواها التحرري والاستقلالي، أو عبر سياسات الدعم الاقتصادي والفني وتقديم المساعدات أو تأخيرها أو حجبها بهدف تأكيد ربط الاقتصادات العربية بالمركز الرأسمالي الغربي. وهو ما يطرح أهمية عدم التعويل على الخارج في إنجاز مهام تتعلق بتعزيز الديمقراطية أو التنمية في مصر والوطن العربي، وإبداع الوسائل الذاتية التي تساعد على تحقيق أهداف مشروع النهوض العربي–الإسلامي.

من أجل ذلك كله، يبقى ممكناً دائماً التشكيك في فكرة تقارب الدول الغربية مع الحركات الإسلامية في الوطن العربي ذات التأثير المتصاعد في شؤون السياسة والحكم فضلاً عن جوانب الحياة المختلفة؛ فإذا كانت موازين القوى على الصعيدين الإقليمي والدولي، أو بعض المتغيرات الآنية التي سبّبها الربيع العربي قد تسمح بتقارب ظاهري بين هذين الطرفين، فإنه ليس من ضمانة أن يرتدا إلى مستويات من الصراع في المدى الاستراتيجي. وما علينا نحن العرب والمسلمين إلا أن نأخذ خياراتنا بأيدينا دون أن نتنظر أن يساعدنا الغرب أو الشرق؛ فالديمقراطية والحقوق كلها.. تنتزع انتزاعاً، وليس بمنحة خارجية أو داخلية ممن أدمنوا انتهاك الحقوق ومصادرتها.